

Distr.: General
31 August 2020

القرار 2541 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في 31 آب/أغسطس 2020

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبياناته الرئاسية والصحفية السابقة بشأن الحالة في مالي،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ***وإذ يشدد*** على أن سلطات مالي هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم مالي، ***وإذ يشدد*** على أهمية أن تتولى السلطات الوطنية زمام المبادرات المتصلة بالسلام والأمن،

وإذ يشير إلى أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي (يشار إليه فيما يلي بـــ ”الاتفاق“) التي تدعو مجلس الأمن إلى تقديم دعمه الكامل للاتفاق، وإلى رصد تنفيذه عن كثب، واتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء، ضد أي طرف يعرقل تنفيذ الالتزامات الواردة فيه أو تحقيق أهدافه،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء التطورات المستجدة مؤخرا في مالي، ***وإذ يدين بشدة*** التمرد الذي جرى في كاتي في 18 آب/أغسطس 2020، ***وإذ يشدد*** على الضرورة الملحة لاستعادة سيادة القانون والسير في اتجاه إعادة إرساء النظام الدستوري، ***وإذ يكرر تأكيد*** دعمه القوي لمبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساعي الوساطة التي تبذلها في مالي، ***وإذ يعرب عن استعداده*** لمناقشة هذه المسألة، خلال السنة، في ضوء التداعيات المحتملة لهذه التطورات المستجدة على تنفيذ الاتفاق،

وإذ يسلم بأن الأشهر الثمانية الماضية شهدت إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق وبأن اقتران مستوى معين من الإرادة السياسية بممارسة الضغط الدولي بوسائل منها احتمال فرض الجزاءات، شكل عاملا هاما في إحراز هذا التقدم، ***وإذ يعرب*** عن شدة شعوره بنفاد الصبر تجاه الأطراف نتيجة استمرار حالات التأخير في التنفيذ الكامل للأحكام الرئيسية للاتفاق، ***وإذ يلاحظ كذلك*** أن حالات التأخير المتواصلة في التنفيذ تسهم في نشوء فراغ سياسي وأمني يهدد الاستقرار والتنمية في مالي واستمرارية الاتفاق، ***وإذ يؤكد*** ضرورة تعزيز ملكية تنفيذ الاتفاق وترتيب الأولويات في ذلك، ***وإذ يؤكد كذلك*** أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في الآليات المنشأة بموجب الاتفاق لدعم ورصد تنفيذه،





وإذ يدين بشدة كل ما يرتكب في مالي من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ***وإذ يهيب*** بجميع الأطراف أن تضع حدا لهذه الانتهاكات والتجاوزات، وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الساري،

وإذ يشير إلى أحكام القرار 2531 (2020) التي يحث فيها الأطراف في مالي على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة، بروح من التعاون الحقيقي، لتنفيذ التدابير ذات الأولوية الواردة في الفقرة 3 منه قبل نهاية الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ***وإذ يشجع*** فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) (يشار إليه فيما يلي بـ "فريق الخبراء") على تحديد الأطراف المسؤولة عن احتمال عدم تنفيذ تلك التدابير ذات الأولوية في تقاريره المنتظمة والمرحلية، ***وإذ يعرب*** عن عزمه، في حالة عدم تنفيذ تلك التدابير ذات الأولوية بحلول نهاية الولاية الحالية للبعثة المتكاملة، الرد على ذلك باتخاذ تدابير عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن الجهات من الأفراد والكيانات التي تعرقل أو تهدد على هذا النحو تنفيذ الاتفاق،

وإذ يؤكد أن جميع أطراف الاتفاق تتقاسم المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم وطيد في تنفيذه،

وإذ يحيط علما بقراري لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي (يشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") المؤرخين 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 10 تموز/يوليه 2019 القاضيين بإدراج عدة أفراد في قائمة الجهات من الأفراد والكيانات الخاضعة للتدابير المتخذة عملا بالقرار 2374 (2017) (يشار إليها فيما يلي بـ "قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374")، ***وإذ يحيط علما كذلك*** باعتزام اللجنة النظر في رفع أسماء هؤلاء الأفراد من قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374 في حال تنفيذ التدابير ذات الأولوية الواردة في الفقرة 3 من القرار 2531 (2020) تنفيذا كاملا ووقف الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لجميع الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تلك الواردة في بيان الأسباب، مع ***التأكيد*** على أن مجلس الأمن لم ير بعد تقدما كافيا يبرر هذا النظر،

وإذ يكرر التأكيد بأن الجهات من الأفراد أو الكيانات التي أدرجت أسماؤها في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374 لن تستفيد من أي دعم مالي أو تشغيلي أو لوجستي تقدمه كيانات الأمم المتحدة المنشورة في مالي، ما لم تشطب من قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374، ودون المساس بالإعفاءات المنصوص عليها في الفقرات 2 و 5 و 6 و 7 من القرار 2374 (2017)، ***وإذ يرحب*** بالتدابير التي اتخذتها بالفعل كيانات الأمم المتحدة المنشورة في مالي لضمان عدم استفادة تلك الجهات من الأفراد أو الكيانات من ذلك الدعم، ***وإذ يكرر تأكيد*** طلبه الوارد في القرار 2531 (2020) بأن يدرج الأمين العام معلومات مستكملة عن هذه التدابير في تقريره الفصلي المقبل عن البعثة المتكاملة،

وإذ يحيط علما بالتقرير النهائي (S/2020/785) لفريق الخبراء،

وإذ يلاحظ أهمية استمرار التعاون وتبادل المعلومات بين فريق الخبراء وسائر كيانات الأمم المتحدة العاملة في مالي، كل في حدود ولايته وقدراته،

وإذ يقرر أن الحالة في مالي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - ***يقرر*** أن يجدد حتى 31 آب/أغسطس 2021 التدابير المبينة في الفقرات 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017)؛

2 - ***يؤكد من جديد*** أن هذه التدابير تسري على الجهات من الأفراد والكيانات التي تعينها اللجنة، على النحو المبين في الفقرتين 8 و 9 من القرار 2374 (2017)؛

3 - ***يقرر*** أن يمدد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021 ولاية فريق الخبراء، بصيغتها الواردة في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017)، وكذلك الطلب الموجه إلى البعثة المتكاملة، على النحو الوارد في الفقرة 16 من القرار 2374 (2017)، ***ويعرب*** عن اعتزامه استعراض الولاية واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن تمديدها مرة أخرى في موعد أقصاه 31 آب/أغسطس 2021، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يتخذ بأسرع ما يمكن التدابير الإدارية اللازمة لإعادة إنشاء فريق الخبراء بالتشاور مع اللجنة، مستعينا في ذلك، حسب الاقتضاء، بخبرة أعضاء فريق الخبراء الحاليين؛

4 - ***يطلب*** من فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس تقريرا لمنتصف المدة، بعد أن يناقشه مع اللجنة، في موعد أقصاه 28 شباط/فبراير 2021، وتقريرا نهائيا في موعد أقصاه 15 آب/أغسطس 2021، مع تقديم معلومات مستكملة بصفة دورية في الفترة الفاصلة بين التقريرين، حسب الاقتضاء؛

5 - ***يؤكد من جديد*** الأحكام المتعلقة بالإبلاغ والاستعراض على النحو المبين في القرار 2374 (2017)؛

6 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.